غازي الصوراني
2019/3/10

قطاع غزة..

التغيرات الاجتماعية الاقتصادية

بداية أشير إلى أن الحديث عن قطاع غزة الفلسطيني لا يعني على الإطلاق اختلاف طبيعة الرؤى والأهداف والأفكار التوحيدية الوطنية التحررية، والديمقراطية فيه عن أي موقع آخر في القدس وبيت لحم وجنين والخليل ونابلس ويافا وحيفا والمثلث والنقب.. بل هو امتداد لتلك الأهداف التي توحد شعبنا في الداخل وفي المنافي من أجل استمرار النضال التحرري والديمقراطي وتحقيق الهدف المرحلي في إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس.

فقد ظل قطاع غزة منذ عام 1948 وحتى توقيع "إعلان المبادئ.. أوسلو سبتمبر 1993" الكارثي، الجزء الوحيد الذي بقي يحمل (رسمياً في المحافل الدولية والعربية) اسم فلسطين، إضافة إلى ذلك فإن مواطني القطاع الذين بلغ تعدادهم نهاية عام 2018 (2) مليون نسمة ينتمون إلى كل مدن وقرى فلسطين، من صفد والجليل إلى يافا وعكا وحيفا على الساحل إلى اللد والرملة وجنين وطولكرم ونابلس والقدس وبئر السبع ومعظم القرى الفلسطينية.. **وبالتالي ليس غريباً أن يحمل قطاع غزة لقب "سفينة نوح" الفلسطينية، ويصبح – منذ النكبة حتى اللحظة الراهنة– بمثابة الأم الوَلاّدة للهوية الوطنية الفلسطينية، لكن الانقسام المتصل منذ 12 عاماً ، أدى إلى تفكيك الترابط السياسي والمجتمعي بين الضفة والقطاع، علاوة على أنه عزز من تفكيك الهوية الوطنية من ناحية وفاقم من مظاهر الاحباط واليأس في صفوف معظم ابناء شعبنا في قطاع غزة من ناحية ثانية.**

على أي حال، إن ضرورات الترابط الراهن والمستقبلي بين قطاع غزة والضفة الغربية، قضية وطنية سياسية ومجتمعية، لابدّ من تحقيقها، على الرغم من أن قطاع غزة يفتقر بصورة كبيرة للكثير من الموارد الاقتصادية وخاصة المواد الخام ومحدودية المساحة الزراعية التي لا تتجاوز 25 – 30 % من مساحته البالغة 365 كم^2، إلى جانب ضعف وهشاشة قطاع الصناعة الذي لا تتجاوز مساهمته في الناتج المحلي نسبة 8 – 10% في ظل عدم إيلاء السلطة الأهمية المطلوبة لقطاعي الزراعة والصناعة، والقيود التي يفرضها بروتوكول باريس على السلع والمعدات الضرورية للصناعة والقطاع الإنتاجي، إلى جانب استمرار الحصار الإسرائيلي، الأمر الذي أدى إلى تعطيل وإعاقة فرص الاستثمار المحلي والخارجي، علاوة على الارتفاع غير المسبوق للبطالة التي وصلت نسبتها عام 2018 إلى حوالي 50% من مجموع القوى العاملة بالقطاع، بالاضافة إلى تزايد نسبة الفقر والفقر المدقع، وانتشار مظاهر التسول لدى المراة والاطفال، في ظل أوضاع حياتية شديدة البؤس التي تتفاقم وتشتد بسبب انقطاع التيار الكهربائي طوال الأعوام الأربعة الأخيرة لمدة تزيد عن 16 ساعة يومياً، رغم التحسن النسبي منذ أكتوبر 2018 ، إلى جانب انقطاع توصيل المياه الصالحة للشرب إلى المنازل لمدة تزيد عن ثلاثة أيام أو أسبوع أحياناً، وتزايد كميات مياه الصرف الصحي (المياه العادمة) التي تصب في البحر بمعدل 30 ألف م^3 يومياً بسبب العجز عن تشغيل محطات معالجة المياه العادمة في ظل انقطاع التيار الكهربائي، إضافة إلى اختلاط المياه العادمة بالمياه الجوفية والمخاطر البيئية التي ستنجم عن هذه الأوضاع.

إن كل هذه السمات التي تميز بؤس الأوضاع المجتمعية والاقتصادية في قطاع غزة، خلقت وتخلق –بصورة مستمرة– العديد من معوقات النمو والتنمية، لحساب المزيد من تراكم عوامل البطالة والإفقار، وما يترتب على كل ذلك من تزايد ارتفاع مستويات الجريمة بكل أنواعها ، إلى جانب المزيد من التفكك الإجتماعي وإنتشار الأمراض النفسية والاجتماعية التي تعزّز مشاعر الإحباط واليأس في نفوس حوالي 2 مليون نسمة يعيشون في قطاع غزة، أكثر من 80% منهم دون خط الفقر والفقر المدقع، يعتمدون بنسبة عالية في تأمين مستلزماتهم المعيشية على ما تقدمه الوكالات الدولية والأونروا من كوبونات – مواد غذائية– تستهدف مراكمة المزيد من عوامل إحباطهم ويأسهم، خاصة في نفوس الشباب العاطلين عن العمل، وفي نفوس الشباب الذين تخرّجوا من الجامعات دون أي فرصة للعمل، الأمر الذي عزّز من سعيهم إلى الهروب من واقع غزة البائس صوب الهجرة إلى أي بلد آخر بغض النظر عن المخاطر التي تعترضهم، الأمر الذي يفاقم مظاهر وعوامل الإحباط واليأس التي ستدفع معظم سكان القطاع إلى القبول بأي شروط مذلة تحط من كرامتهم في سبيل تحصيل لقمة العيش، ومن ثم استغلال هذه الأوضاع الحياتية البائسة لتمرير المخططات العدوانية الأمريكية/الصهيونية .

إنّ مجمل هذه الأوضاع الاقتصادية / الاجتماعية البائسة تؤكد بوضوح صارخ، أن لا مستقبل لقطاع غزة دون استمرار اندماجه مع اقتصاد الضفة الغربية في إطار وحدة جغرافية اقتصادية وسياسية واحدة، وبالتالي فإن الحديث عن "دويلة غزة" لن يكون سوى استجابة لمخططات مشبوهة لا تستهدف إعاقة نمو وتنمية قطاع غزة وزيادة حجم معاناة سكانه وتفكيك وطمس هويته الوطنية فحسب، بل أيضاً تستهدف مزيداً من العراقيل في وجه إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وتكريس الهيمنة الصهيونية على أبناء شعبنا في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وبالتالي فإن هذا الحديث، يستهدف عرض وتحليل الأوضاع الاقتصادية في قطاع غزة، انطلاقاً من ظروفه الموضوعية المرتبطة بالحصار الصهيوني من جهة وبالانقسام والصراع على المصالح الفئوية بين فتح وحماس من جهة ثانية، وهي ظروف أدت إلى مراكمة العوامل السلبية الخطيرة في بنية اقتصاد القطاع وأوضاعه الاجتماعية بحيث وصل إلى حالة أقرب إلى الركود والكساد على طريق الانهيار الاقتصادي الشامل، وما ينتج عن ذلك من أوضاع اجتماعية غامرة بعوامل الإفقار والإحباط واليأس، الأمر الذي يوفر مزيداً من عناصر الهبوط لحساب المخططات الأمريكية / الصهيونية / العربية، الهادفة إلى تفكيك وإضعاف الهوية الوطنية لشعبنا في قطاع غزة تمهيداً لتطبيق ما يسمى بـ"صفقة القرن" الأمريكية، التي يبدو أنها تتحدث عن دولة فلسطينية ناقصة السيادة ومؤقتة على مساحة لا تتجاوز 60% من مساحة الضفة الغربية مع بقاء المستوطنات، بالإضافة إلى قطاع غزة من خلال ربطه بممرٍ أمني بإشراف إسرائيلي، وإبقاء المنطقة (c) ووادي الأردن مع التجاهل الكامل لحق العودة للاجئين الفلسطينيين –إضافة إلى تهويد القدس– تحت الاحتلال في إطار عملية تفاوض عبثي طويل المدى، إلى جانب استمرار فكرة الكونفدرالية أو الفيدرالية مع الأردن بصياغة أمريكية إسرائيلية

الكفيلة بإلغاء كيان الدولة الفلسطينية المستقلة، علاوة على ما تثيره تلك الفكرة من إشكاليات وصراعات سياسية واجتماعية اذا ما تم تطبيقها بعيداً عن حرية الاختيار الديمقراطي للشعبين الأردني والفلسطيني.

وهنا بالضبط يتجلى تأثير الانقسام والحصار على مجمل الأوضاع الاقتصادية والسياسية في الأراضي المحتلة 1967 عموماً، وفي قطاع غزة خصوصاً، ودورها في تدهور الاقتصاد وتزايد مظاهر البطالة والإفقار، الأمر الذي أدى بقطاعات متزايدة من أبناء شعبنا في قطاع غزة التطلع إلى تأمين لقمة العيش كأولوية رئيسية على حساب المفاهيم والقيم الوطنية، كما هو الحال بالنسبة لقطاعات واسعة من جماهيرنا في الضفة الغربية التي باتت جاهزة لقبول المخطط الأمريكي الهادف إلى إعادة إلحاقها بالنظام الملكي في الأردن تحت مسمّى الكونفدرالية أو الفيدرالية دون اعتراض جدي أو وعي بمخاطر ذلك الإلحاق من جماهير شعبنا.

لذلك فإننا لا نبالغ في القول، إن تفكك اقتصادنا الفلسطيني وضعفه الشديد – خاصة في ظروف الانقسام والحصار والتدمير الإسرائيلي – بات مدخلاً هاماً صوب المزيد من الهبوط السياسي الذي يوفر المناخ الملائم للمخططات الأمريكية / الصهيونية / العربية الرسمية بالتعاون مع بعض القوى الفلسطينية المعروفة باستعداداها لتمرير تلك المخططات، الأمر الذي يؤدى إلى تغييب الوضوح أو التأكيد بالنسبة للمستقبل على الصعيد الاقتصادي والسياسي معا.

وفي هذا الجانب، ونحن نمارس عملية التشخيص أو التحليل لواقعنا الاقتصادي في قطاع غزة، علينا أن نثير العديد من الأسئلة: هل هناك إمكانية لتوفير عناصر الصمود، الاقتصادي والسياسي، في ظل استمرار الانقسام؟ وجوابنا لا كبيرة، وهذا يعني اعتبار الانقسام نوعاً من التناقض الرئيسي لابد من مجابهته وانهائه لكي نستعيد وحدتنا الوطنية وبناء نظام سياسي يوفر عوامل الصمود الاقتصادي والسياسي في مجابهة المخططات المرسومة، وفي مقدمتها ما يسمى بـ"خطة ترامب" وإدانة ومواجهة كل من يوافق عليها من العرب أو الفلسطينيين، والسؤال المهم هنا هو ما إذا كانت الضفة والقطاع قابلين للحياة اقتصادياً، وما اذا كانت تلك القابلية ممكنة من دون سيادة كاملة على الأرض والموارد ؟

ففي ظل الوضع الفلسطيني المنقسم الراهن، من الصعب الحديث عن الجدوى الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة، بسبب أنه ليس لدينا اقتصاداً فلسطينياً في نظام سياسي وطني موحد، فمع أنه بات من المتفق عليه أن يغطي الاقتصاد الفلسطيني كامل أرضنا في الضفة والقطاع، لكن حدودهما –حتى اللحظة–ليست واضحة، والروابط بينهما ليست ثابتة بسبب سياسات العدو الصهيوني أولاً، وبسبب الانقسام ثانياً الذي عزّز وجود رؤيتين وبرنامجين متناقضين ساهما في المزيد من تفكيك وحدة الاقتصاد في الضفة والقطاع ارتباطاً بتفكيك النظام السياسي. والسؤال الهام هنا، هل في حال قيام دولة فلسطينية ناقصة السيادة، سيتم إلغاء بروتوكول باريس؟

الجواب لا بالقطع، لأن الترابط بين الهبوط السياسي وبين استمرار التبعية يفترض حكماً الاستمرار الصهيوني في الإصرار على تطبيق بروتوكول باريس مع بعض التعديلات التي ستخدم المخططات المرسومة، ولن تخدم أبداً المصالح الاقتصادية الفلسطينية، كما هي تجربة السلطة الفلسطينية مع بروتوكول باريس الذي تم التوقيع عليه قبل 24 عاماً دون أن يلتزم الاحتلال الصهيوني تطبيقه بصورة متكاملة، خاصة ما ورد في ديباجة البروتوكول التي تنص على "إرساء الأساس لتقوية القاعدة الاقتصادية للجانب الفلسطيني وممارسة حقّه في اتخاذ القرار الاقتصادي وفقاً لخطته التنموية وأولوياته الاقتصادية في مجالات العمالة والصناعة والزراعة فضلاً عن الضرائب والاستثمار في المناطق الخاضعة لسيطرته" وبالطبع، لم يلتزم العدو الصهيوني بهذا النص، ولم تحصل السلطة الفلسطينية –منذ تأسيسها– إلا على صلاحية محدودة فيما يتعلق بالسياسات التجارية لا تتخطى حدود وسقف البروتوكول، وفي إطار من التبعية الاقتصادية شبه الكاملة لاقتصادنا للاقتصاد الإسرائيلي.

أما بالنسبة لنفوذ السلطة، فهي تملك ضمن الوضع الداخلي، صلاحيات محددة على الموارد البشرية وبعض القرارات والقوانين الخاصة بالاستثمار، لكنها تفتقر إلى حرية التجارة إلى جانب افتقارها للسيطرة على الأرض والموارد والمعابر، رغم أنها عناصر أساسية في امتلاك القدرة على قابلية الاقتصاد للحياة، ما يثبت بوضوح أن معظم فرضيات بروتوكول باريس أثبتت الأيام والممارسات ضررها أو عدم جدواها، فما بالنا إذا ما تم تنفيذ ما يسمى بـ"صفقة ترامب" التي ستعزز هيمنة الاقتصاد الإسرائيلي على الاقتصاد الفلسطيني بوسائل مباشرة وغير مباشرة.

فبالرغم من المتغيرات التي أصابت البنية الاقتصادية الاجتماعية الفلسطينية طوال الفترة الممتدة منذ عام 1967 حتى اليوم، إلا أن هذه التحولات لم تستطع تجاوز أو إلغاء علاقات الإنتاج ما قبل الرأسمالية وشبه الرأسمالية القائمة بل عززتها وأبقت عليها، بفعل عوامل خارجية تتمثل في السياسات الإسرائيلية تجاه الاقتصاد الفلسطيني من ناحية وعوامل داخلية فلسطينية تتمثل في مجموعات المصالح الطبقية التقليدية والمستحدثة الطفيلية الحريصة على إبقاء العلاقات القديمة وعدم تجاوزها (في المنشآت الصناعية شبه العائلية عموماً، والإنتاج العائلي في الزراعة ونمط الإنتاج السلعي الصغير المنتشر بكثرة في الضفة الغربية وقطاع غزة عموماً وفي المناطق الريفية خصوصاً ... الخ) وبالتالي فإن النمط السائد غالباً هو نمط رأسمالي تابع ومشوه تتداخل فيه الأنماط القديمة ضمن صيغة من التعايش والتعاون والصراع.

وفي هذا الجانب أشير إلى أن تعدد أنماط الإنتاج قد يتجسد في بعض القطاعات الاقتصادية أكثر من غيرها، بحيث يمكن أن يوصف النمط السائد عندنا بأنه نمط محكوم بآليات "رأسمالية المحاسيب" ارتباطاً بالتحالف بين الصفوة السياسية والبيروقراطية ورجال الأعمال والمال والكومبرادور في الضفة الغربية وقطاع غزة، وفي ضوء هذا التحليل يمكن أن نطلق على هذا النمط أنه نمط رأسمالي طفيلي، لكنه في كل الأحوال ومهما كانت التسمية، فهو نمط تابع ومتخلف، ما يعني بقاء التطور الاقتصادي

والاجتماعي/الطبقي محتجزاً بسبب هذه العوامل الخارجية والداخلية ذات المصلحة المشتركة في إبقاء حالة التطور المحتجز في بلادنا ودور هذا التحالف الطبقي في تفكيك المجتمع السياسي الفلسطيني، الذي تعرض إلى مزيد من مظاهر الانحطاط والتخلف في ظل الانقسام والصراع على المصالح الفئوية الضارة بين فتح وحماس، الأمر الذي يقتضي العمل من أجل إنهاء الانقسام ومجابهة التحالف الطبقي، وإزاحة كل هذه العوامل ورموزها وشخوصها صوب إعادة الوحدة السياسية المجتمعية بين الضفة الغربية وقطاع غزة وفق الأسس والثوابت الوطنية والديمقراطية، وعلى أسس اقتصادية تنموية تستهدف تحقيق مقومات الصمود الوطني والنضال بكل أشكاله على طريق التحرر والاستقلال والعدالة الاجتماعية.

الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في القطاع (1967 - 1993) :

على العكس من التحليل الطبقي الماركسي او الكلاسيكي، فإن ظروف التطور الاجتماعي والاقتصادي في الضفة وقطاع غزة اتسمت باختلاط –كما هو الحال في المجتمعات العربية بدرجات متفاوتة– بتداخل الانماط أو التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية القديمة والحديثة ، حيث نلاحظ وجود وتشابك العلاقات البدوية والعشائرية والشبه اقطاعية إلى جانب العلاقات الرأسمالية التابعة، علاوة على دور الاحتلال والأوامر العسكرية الاسرائيلية في احتجاز تطور الأوضاع الاقتصادية في الضفة والقطاع، وفي مثل هذا الوضع لا نستطيع التأكيد على وجود طبقات متبلورة بالمعنى الكلاسيكي للطبقة، إذ أن هناك تداخلاً إلى حد كبير بين البرجوازية الصغيرة والفلاحين الأجراء والعمال، وليس من السهل الفصل بينها,إلى جانب بقاء عدد قليل من كبار الملاكين القدامى والجدد، يتمتعون بامتيازات طبقية ضمن تحالفهم وتداخلهم في شبكة من العلاقات الاجتماعية والاقتصادية مع كبار التجار (الوسطاء أو السماسرة أو الكومبرادور), بحيث يشكلون معاً "طبقة" متجانسة المصالح نستطيع أن نطلق عليها "التحالف الطبقي للبورجوازية العليا الزراعية والتجارية" الذي يتطلع دوماً إلى المحافظة على مصالحه وأوضاعه المتميزة.

أما الشرائح الفقيرة من العمال والفلاحين والكادحين ، فقد تعرضوا –وما زالوا – لأقسى أنواع الاضطهاد الطبقي الاجتماعي والوطني، لا فرق هنا بين لاجئ أو مواطن.

ثم تأتي الطبقة البورجوازية الصغيرة (أكثر من 60% من مجموع السكان) لتشكل في معظم شرائحها (الميسورة أو العليا ، والوسطى، والفقيرة) نسيجاً اجتماعياً متنوعاً ومتعدداً ليس على المستوى الاجتماعي فحسب، وإنما أيضاً على المستوى السياسي، حيث توزعت شرائح البرجوازية الصغيرة على كافة الأحزاب والتيارات اليمينية والوطنية والقومية والشيوعية والدينية في غمار العمل الوطني عموماً, بدءً من ستينيات القرن الماضي، وفي إطار م.ت.ف عام 1964، وفصائل المقاومة بعد هزيمة حزيران 1967، وما تلاها من محطات، وعلى أثر تأسيس حركتي حماس والجهاد في ثمانينات القرن الماضي رفضت كلتا الحركتين الالتحاق في إطار م.ت.ف وبقيتا خارجها إلى اليوم.

الخصائص التي ميزت قطاع غزة حتى عام 1993 :

1. **بروز الهوية الوطنية الفلسطينية لأبناء القطاع, ليس بالمعنى الوطني أو الجغرافي فقط, بل وكذلك بالمعنى القانوني تاريخياً, إذ أن القطاع يعتبر في المحافل العربية الرسمية والدولية "الجزء الباقي من فلسطين".**

ولهذا العامل ايجابيات كثيرة, لكنه من جانب آخر ساهم في زيادة التعقيدات في وجه أبناء القطاع، من قبل النظام العربي الرسمي عموماً, فالشعور بالاغتراب, والحرمان من الإقامة والعمل، ورفض القبول بالجامعات والتضييق السياسي والاجتماعي بكل صوره... إلخ العراقيل التي تلاحق ابن غزة أينما ذهب.

2. المساحة الضيقة التي تبلغ (365) كيلو متر مربع أو ما يعادل (1.35%) من المساحة الإجمالية لفلسطين.
3. الكثافة السكانية العالية في ظل تدني الموارد الاقتصادية، وما ينتج عن ذلك من مشكلات اجتماعية واقتصادية وسياسية، تؤدي إلى تعزيز النهوض الوطني في ظروف موضوعية (عربية ودولية) مواتية، أو تؤدي إلى مفاقمة اوضاع الاحباط واليأس ، كما هو الحال في الظروف والمتغيرات العربية الراهنة التي تتسم بتكريس التبعية والتخلف وانفجار الصراع الطائفي الدموي ارتباطاً بانتشار حركات الاسلام السياسي.
4. **عزلة القطاع الثقافية، حيث لا يوجد سوى عدد قليل من المؤسسات الثقافية فيه بالمقارنة مع عشرات المؤسسات في الضفة الفلسطينية، وغياب المؤسسات الجماهيرية الفاعلة, فمن المعروف أن قطاع غزة طوال المرحلة (1967–1993) لم تصدر فيه أية صحيفة أو مجلة ثقافية، فكرية، تنويريه، أو سياسية، الأمر الذي أسهم – مع عوامل عديدة أخرى – في تهميش النضال الجماهيري الديمقراطي المطلبي، ومن ثم تكريس مظاهر التخلف ، بما في ذلك تطور وانتشار حركات الإسلام السياسي.**

التشكيلة الاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتحولاتها:

التشكيلة الاجتماعية، هي مجموع العلاقات الاجتماعية الدائرة في حيز جغرافي معين، خلال فترة معينة ووفقاً لأشكال محددة، وهو تعريف قد لا ينطبق على الواقع الاجتماعي الفلسطيني خلال المرحلة التاريخية الممتدة منذ نكبة 1948 حتى عام 1967، بسبب إلحاق الضفة الفلسطينية إلى الأردن، وقطاع غزة إلى الوصاية المصرية من ناحية، وبسبب أن التطور الاجتماعي الطبقي ما زال –في مجتمعنا الفلسطيني والعربي– في حالة من السيوله الطبقية تحول دون تبلور الطبقات ووعيها لذاتها.

ولكن بالرغم من هذا الانقسام الجغرافي السياسي في المجتمع الفلسطيني خلال تلك المرحلة، فإن المقومات السياسية والهوية الوطنية ببعدها السياسي والاجتماعي ظلت سمة أساسية للفلسطينيين

في الوطن والشتات عموماً، وفي الضفة وقطاع غزة خصوصاً، حيث تجلت هذه العلاقة الاجتماعية في إطار المجتمع الفلسطيني في الضفة والقطاع على أثر الاحتلال الإسرائيلي عام 1967 ، ثم على أثر قيام السلطة الفلسطينية عام 1994، **رغم التباينات الملحوظة التي ميزت ومازالت كل من " مجتمع " الضفة عن " مجتمع " قطاع غزة بسبب ظروف وعوامل تاريخية وراهنة**، آخذين بعين الاعتبار أن المجتمع الفلسطيني هو تشكيلة اجتماعية –اقتصادية رأسمالية هامشية وطرفية, ناهيكم عن تعرضها لغزو عنصري اقتلاعي إقصائي.

بالإضافة إلى ما تقدم، فإن هذه التشكيلة الاجتماعية لا تزال مشتملة على علاقات إنتاج اجتماعية ما قبل رأسمالية بسبب ضعف وتخلف القطاعات الاقتصادية الإنتاجية , خاصة قطاعي الزراعة والصناعة والبحث العلمي والتكنولوجي.

ومن هنا يمكن توصيف المجتمع الفلسطيني –رغم من ما يعتري سطحه من مظاهر التقدم الشكلي و الكمي– بأنه شبه تقليدي بسبب استمرار بقاء الدور المهيمن للعائلة/ الحامولة في العديد من الشركات و النشاطات والقطاعات الاقتصادية، كما في التجمعات في القرى والمدن والمخيمات، إلى جانب المظهر الآخر، المرتبط بتداخل الأنماط الاجتماعية التقليدية وتجاورها أو تحالفها مع البيروقراطية الحاكمة في السلطة بشقيها، وطابعها الطفيلي المشوه، عبر علاقات مع التحالف الكومبرادوري التجاري والعقاري والمالي من ناحية وعبر تضخم مظاهر التراجع الاقتصادي والاعتماد على الخارج في التمويل أو الإغاثة، وتضخم مظاهر ومؤشرات الفقر والبطالة والانحطاط الاجتماعي من ناحية ثانية، دون القفز عن السبب الرئيسي لتفاقم هذه المظاهر، المتمثل في الاحتلال وممارساته العدوانية وحصاره المتواصل، المفروض على أبناء شعبنا في الضفة والقطاع، إلى جانب استمرار تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي وما تنتجه هذه التبعية من تشوه مستمر في العلاقات الاجتماعية (التركيب الطبقي)، إذ أن العلاقة الجدلية بين التبعية، والعلاقات الاقتصادية/ الاجتماعية، توضح إلى حد كبير شكل ومحتوى البنية الطبقية الفلسطينية، والخصائص الاجتماعية لكل " طبقة " أو شريحة في إطار تلك البنية.

وبالتالي فإن محاولة تشخيص الخريطة الطبقية الراهنة في الضفة وقطاع غزة، ومتابعة تطور ورصد أوضاع "الطبقة" البرجوازية الكبيرة والطبقة البرجوازية الصغيرة ، إلى جانب "طبقتي" العمال والفلاحين، واتجاهات التغير في هذه المواقع لابد أن تكون مرتبطة بنتائج التفكك والتهميش والإدماج وآليات التغير في مواضع هذه الفئات، إلى جانب تحديد الموقف السياسي، للقوى الفاعلة في الحقل السياسي الفلسطيني في سياق بنية سلطة الحكم الذاتي والنظام السياسي الاجتماعي المنبثق عنها، طوال الفترة منذ 1994 حتى تاريخ الانقسام منتصف حزيران 2007 بين فتح وحماس أو الضفة وقطاع

غزة ، حيث تعيش كل منهما – منذ ذلك التاريخ– حالة من المتغيرات السياسية الاجتماعية والاقتصادية تختلف –خاصة في قطاع غزة– عن مرحلة ما قبل الانقسام[1].

وفي هذا الإطار ، أشير إلى أن التغير الاجتماعي النوعي كما أفهمه، هو مصطلح رديف لمفاهيم النمو والتطور والتقدم الاجتماعي بالمعنى التنويري والحداثي والعقلاني النهضوي، عبر مرحلة جديدة ، من حيث درجات التطور أو النهوض السياسي التحرري والديمقراطي، الاجتماعي و الثقافي والاقتصادي.

فمن المعروف ان الاستعمار كان له دور رئيسي في تشكل "البرجوازية " الكومبرادورية[2] والطفيلية في فلسطين والبلدان العربية ، وتحديد مظهرها ومهامها، فهي بورجوازية شكلية، تابعة ومتخلفة، ضمن علاقات رأسمالية غير متكافئة, سادت في بلادنا لخدمة مصالح النظام الرأسمالي العالمي وتكريس واقع التخلف الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، الذي ساهم في تحديد طبيعتها ودورها، بعد أن تم تدمير أو إضعاف "البرجوازية الوطنية الصناعية" والقطاع الصناعي واحتجاز تطوره في مقابل تشجيع نمو الرأسمالية الكومبرادورية، السمسارة ، الزراعية الريفية ، المتخلفة والطفيلية ، التي ولدت –كما غيرها من الطبقات "الحديثة"–، في أحضان الأنماط والعلاقات ما قبل الرأسمالية ، وعلى هذا الأساس فإن نواة "البرجوازية" الفلسطينية –قبل نكبة عام 48– لم تتشكل في سياق عملية تطور البنية الاجتماعية ، وبالتالي لم تحمل مشروعاً وطنياً مستقلاً أو مشروعا نهضويا أو تنويريا ، كما لم تكن نقيضا للطبقة السائدة (شبه الإقطاعية) بل كانت امتدادا "عصريا" لها، وتابعا مخلصا للسوق الرأسمالي العالمي –وقابلا للاحتواء والخضوع– عبر تطورها إلى برجوازية كمبرادورية كما هي سماتها الرئيسة وممارساتها –في فلسطين وكافة الأقطار العربية– في المرحلة الراهنة .

---

[1] **الانقسام والصراع على المصالح بين فتح وحماس ، ساهم بدرجة أساسية –إلى جانب عوامل أخرى– في إفشال مشروع الدولة الفلسطينية، وكان –ومازال– مكسباً صافياً للدولة الصهيونية، وتنفيذاً لمخططاتها ومشاريعها الخاصة بمستقبل الضفة وقطاع غزة ، كما وردت في دراسة "مركز جافي للدراسات الاستراتيجية – جامعة تل أبيب" الصادر عام 1989 أثناء الانتفاضة الفلسطينية، وتم ترجمته إلى اللغة العربية من قبل واصداره في كتاب صدر بعنوان : "الدولة الفلسطينية" عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية في بيروت – 1991 ، حيث ورد فيه الحديث عن سيناريو الانسحاب الاحادي من غزة، ودولة غزة في إطار الصراع بين التيار الاسلامي وبين تيار م.ت.ف.**

[2] **الأصل التاريخي لتعبير البورجوازية الكومبرادورية ، يعود – حسب المفكر الراحل اسماعيل صبري عبدالله – إلى كلمة comprador ، و كانت تعني في الأصل المواطن الصيني الذي يعمل وسيطا او وكيلا في خدمة ألاوروبي/المستعمر ، ثم أصبحت هذه الكلمة تطلق – في بلدان العالم الثالث – على المديرين المحليين والوكلاء التجاريين للشركات الأوروبية ، و كلمة كومبرادور هي أصلا كلمة برتغالية . وقد استخدم الحزب الشيوعي الصيني (اثناء الثورة وبعدها بقيادة ماوتسي تونج) مفهوم الكومبرادوري لفضح العملاء والوسطاء الصينيين المتعاونين مع الاستعمار ، و انتشر بعد ذلك في بعض أدبيات الماركسية ، ويقصد بالوكيل التجاري كل شخص يقوم باستيراد البضائع الاجنبية وتسويقها في بلاده او بتقديم العطاءات أو الشراء أو التأجير أو تقديم الخدمات باسمه لحساب المنتجين أو الموزعين الأجانب ونيابة عنهم، وذلك بهدف الربح وعلى حساب الانتاج الصناعي الوطني المحلى وكذلك على حساب القضايا الوطنية الكبرى ، فالكومبرادوري يستوي اليوم في بلادنا مع مرتبة العميل. وفي هذا السياق لابد من الإشارة إلى أن تأخر وتخلف الصناعة والزراعة في بلادنا أفسح المجال لابراز دور الكومبرادور، أما مصطلح " بورجوازية " هو مصطلح له دلالة اجتماعية و سياسية ثقافية ، إذ أن كلمة بورجوازية تعني التمدن ، بمعنى وجود نوعي متمدن في نمط و أسلوب الحياة و الأفكار.**

وكذلك الأمر بالنسبة للطبقة العاملة ، التي لم تتبلور بعد في بلادنا ، كطبقة تعبر عن نفسها بصورة مستقلة ،وبقيت طبقة في ذاتها ولم تتحول إلى طبقة لذاتها بمعنى وعيها لشرط وجودها التاريخي ومصالحها الطبقية, حيث نلاحظ اليوم ، التفاوت الواسع لشرائح هذه الطبقة، من حيث وعي أفرادها ، وتكوينها ، ودورها ، وعلاقاتها الاجتماعية.

مثالنا على ذلك ، التفاصيل اليومية للواقع المعاش لعمالنا و معاناتهم في الضفة والقطاع، فالعاملين من أبناء الضفة في المستوطنات أو السوق الإسرائيلي[3]، وبسبب فقرهم وحاجتهم، فإنهم يستجدون بيع قوة عملهم واستغلالهم من صاحب العمل الإسرائيلي ، حيث يتعرضون لكل أشكال الاضطهاد –الوطني والطبقي– منذ فجر يوم العمل لكل منهم ، على الحواجز والتفتيش والإذلال النفسي والمادي ، إلى جانب معاناتهم لدى صاحب العمل وتحملهم للأعمال الشاقة والقذرة ، ثم عودتهم بعد هبوط الليل ، إلى عائلاتهم ومجتمعاتهم الصغيرة، التي يعيش معظمهم في داخلها، بموجب تقاليد وقوانين العائلة والقرية والمجتمع في الضفة الغربية، وهي نفس السمات والظروف التي عاشها عمال قطاع غزة قبل الحصار والإغلاق.

وبالتالي فلا غرابة من ضعف وعي العمال و الفلاحين الفقراء وكل الكادحين في بلادنا عموماً بالظلم الطبقي بصورة مباشرة ، ذلك لأن إطار العلاقات الرأسمالية الظاهرية ، هو في حقيقته إطارا شبه رأسمالي يحمل في ثناياه العديد من العلاقات الاجتماعية التقليدية القديمة، بما يعيق عملية الفرز الطبقي المحدد داخل التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية الفلسطينية القائمة، التي ما زالت عملية غير مكتملة بل ومشوهه، على جميع المستويات الاقتصادية والسياسية والأيديولوجية ، نظرا لهذا التداخل أو التشابك في العلاقات الاجتماعية الاقتصادية، وفي العديد من الطبقات والفئات الاجتماعية ، ونظرا لأن فئات واسعة من السكان في مجتمعنا ، لا تزال تعيش أوضاع انتقالية بحيث لم يتحدد انتماؤها الطبقي تحديدا مستقرا ونهائيا ، خاصة وأن طبيعة المرحلة الراهنة ، بعد (25) عاماً من قيام السلطة الفلسطينية في ظل الاحتلال وعدوانه وحصاره، وصولاً إلى الصراع بين فتح وحماس وانفصال الضفة عن القطاع، مليئة بالمفارقات والمفاجئات ، حيث نلاحظ أن معظم الأثرياء الجدد (أفرادا وجماعات) يعيشون نوعاً من الازدواجية أو الارباك بين انتماءاتهم الطبقية–الاجتماعية البورجوازية الصغيرة والفقيرة عموماً في سياق تجربتهم الوطنية السابقة ، وبين أوضاعهم الراهنة ، الثرية المحدثة –عبر مظاهر وأشكال الفساد والحراك الاجتماعي الشاذ–، لا يشعرون باستقرارهم ، كما لا يشعرون بعمق انتماءهم الجديد ، ذلك ان تكريس أو رسوخ استقرارهم الطبقي مرهون بمدى تفاعلهم أو استجابتهم للمتغيرات السياسية المتسارعة هبوطاً في مجتمعنا، فهي التي ستحدد دورهم المستقبلي بالمعنى

[3] **بلغ عدد العمل من الضفة الغربية العاملين في "إسرائيل" 128,700 بداية عام 2018 (المصدر: ضريبة المقاصة– موقع: مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية – الانترنت – 27 ديسمبر 2017.).**

الاجتماعي و الاقتصادي والسياسي ، في ضوء حجم استجابتهم للرؤية الأمريكية–الإسرائيلية وبالتوافق معها.

الأمر الهام الآخر الواجب الإشارة إليه ، عبر محاولتنا لتحليل واقع مجتمعنا الفلسطيني بدرجات متفاوتة، منذ ما بعد نكبة 48 إلى يومنا هذا، **يتمثل في تلك الآثار والنتائج الاجتماعية الناجمة عن استمرار مظاهر عصبية الدم، والولاء العشائري أو عمق الرابطة الاجتماعية الضيقة –خاصة في قطاع غزة– التي تكرس الولاء المرتبط مصلحيا بمظاهر وأوضاع الخلل والفساد والانقسام في هذه المرحلة، وذلك تحت غطاء العادات والأعراف والتقاليد والتراث، التي تكرست مع مظاهر التخلف الاجتماعي التي تفاقمت في ظل انتشار حركات الإسلام السياسي ، وسيطرة حماس على قطاع غزة، وممارساتها الهادفة إلى تكريس شعار جماعة "الإخوان المسلمين" ، "الإسلام هو الحل" ، فإنها بذلك تجسد خطر مقولة " الاسلام دين شمولي" التي تجسد الفهم السقيم للإسلام, الذي من شأنه أن يرسخ سلطة رجل الدين والمؤسسات الدينية, لتصبح سلطة شاملة ومهيمنة في كل المجالات،** كما قال بحق المفكر الراحل نصر أبو زيد.

ومن شأن هذا الاستفحال والامتداد السلطوي أن يخلق وضعا نعاني منه الآن أشد المعاناة اجتماعيا وسياسيا وفكريا.

فبرغم كل الادعاءات والدعاوي العريضة، والفارغة من المضمون, عن عدم وجود سلطة دينيه في الإسلام تشبه سلطة الكنيسة في المسيحية, فالواقع الفعلي في بلادنا، يؤكد وجود هذه السلطة, بل وجود محاكم التفتيش في حياتنا. والسلطة هذه تجمع السياسي والديني في قبضة واحدة, فيصبح المخالف السياسي مارقا خارجا عن الإجماع ومهددا لوحدة الأمة ,وبالمثل يقول رجل الدين إن من يغير دينه يجب التعامل معه بوصفه خائنا للوطن. إن اتحاد الدين والوطن يجد تعبيره في كل الدساتير السياسية التي تحصر الوطن في دين, وتختزل الدين في الوطن. وهنا يختزل الوطن في الدولة، وتختزل الدولة في نظامها السياسي, ويجد المواطن نفسه حبيس أكثر من سجن.

إن مقولة الشمولية تبدأ من الفكر الديني لتخترق مجال السياسة والمجتمع, أو تبدأ من الفكر السياسي لتأسر الدين في إيديولوجيتها, والنتيجة واحدة. فأي خطر أشد من هذا وأي بلاء!

ملامح التغيير الاجتماعي الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة:

إن تشخيصنا لملامح التحول والتغير للبنية الاجتماعية في الضفة وقطاع غزة في المرحلة الراهنة، ثم على أثر الانقسام والحصار العدواني الإسرائيلي، اظهر مجموعة من الحقائق والمؤشرات الدالة على تباين طبيعة التشكل الطبقي بين الضفة والقطاع إرتباطاً بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية حسب المؤشرات التالية:

1- بلغ عدد سكان قطاع غزة منتصف نهاية عام 2018 (2) مليون نسمة، منهم (1,5) مليون لاجئ بنسبة (75%) من مجموع سكان القطاع، ومن المعروف أن الكثافة السكانية

في قطاع غزة بلغت حوالي 5480 فرد/كم^2، في حين أنها لا تزيد في الضفة الغربية عن 517 فرد/كم^2 لا تزيد في "إسرائيل" عن 385 فرد/كم^2.

2- أظهرت بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن المجتمع الفلسطيني المقيم في قطاع غزة فتياً بشكل أكبر مما هو عليه في الضفة الغربية، إذ تقدر نسبة الأفراد في الفئة العمرية (14-0) سنة نهاية العام 2018 بواقع 38.6% في الضفة الغربية، 43.8% في قطاع غزة، وبالنسبة للشريحة من 15-29 سنة فتقدر بنسبة 29.7% في الضفة الغربية و 29.7% في قطاع غزة ، أما الفئة العمرية من 30-59 سنة فتقدر نسبة الأفراد بـ 26.8% في الضفة و 22.7% في قطاع غزة ، أما نسبة الأفراد في الفئة العمرية 60 فما فوق فتقدر في الضفة بنسبة 4.8% وفي قطاع غزة بنسبة 3.7% .

3- **السكان وسوق العمل والبطالة في الضفة والقطاع:** عدد السكان في الضفة والقطاع نهاية عام 2018 (5,192) مليون نسمة ، يتوزعون في الضفة الغربية بنسبة 61.1% ما يعادل 3,170,292 شخص، وقطاع غزة بنسبة 38.9% ما يعادل 2,022,428 شخص .

أما مجموع القوى العاملة في الضفة والقطاع كما في منتصف عام 2017 ، فيبلغ 1,312,900 شخص (أقل من 10% منهم منتسبين إلى النقابات العمالية والمهنية)، يتوزعون بنسبة 62.1% في الضفة الغربية ، ما يعادل 815,700 فرد، منهم 82% يعلمون بالفعل عددهم 669,900 فرد، مقابل نسبة 21.8% عاطلين عن العمل وعددهم 146,100 فرد.

أما في قطاع غزة فتبلغ نسبة القوى العاملة 37.8% ، ما يعادل 497,200 شخص، يعمل بالفعل منهم 56.1% (279,100) مقابل 43.8% عاطلين عن العمل ، ما يعادل 218,100 عاطل عن العمل في قطاع غزة (منهم حوالي 100,000 من حملة الشهادات الجامعية) بداية عام 2017 يعيلون حوالي ثمانماية ألف نسمة (حوالي 132 ألف أسرة) يعيشون في حالة من الفقر المدقع ينتظرون انتشالهم من واقعهم عبر اجراءات تضمن توفير سبل التكافل الاجتماعي ودعم السلع الغذائية الضرورية لهم والغاء كافة الرسوم والضرائب المباشرة وغير المباشرة عن كاهلهم وتوفير فرص العمل وانهاء الانقسام واستعادة وحدة الصف او الحد الادنى من الوحدة الوطنية بما يمهد لانهاء الحصار وتنفيذ عملية الاعمار واستعادة النشاط الاقتصادي بكل قطاعاته الانتاجية والخدمية تعزيزا لصمودهم ومقاومتهم.

4- **الناتج المحلي:** بلغ الناتج المحلي الاجمالي (بالأسعار الثابتة) للضفة وقطاع غزة نهاية 2017 (13,686.4) مليون دولار يتوزع على الضفة الغربية بنسبة 74% ما يعادل 10,302.2 مليون دولار ، وبنسبة 26% لقطاع غزة ما يعادل 3,384.2 مليار دولار ،

وبالتالي فإن نصيب الفرد في الضفة 3762 $ للفرد/سنة ، يهبط في قطاع غزة 1741$ للفرد/سنة[4].

5- **قطاع الزراعة:** من أهم القطاعات الإنتاجية في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث يعتمد عليه أكثر من 20% من السكان (الذي يعملون في الزراعة وتربية المواشي / الثروة الحيوانية، وصيد الأسماك)، لكن مساهمته في الناتج الإجمالي لعام 2017 بلغت 4.1% في حين أنه يُشَغِّل 6.7%[5] من مجموع العاملين (63500) عامل وعاملة، يتوزعون على الضفة الغربية بواقع (48600) عامل وعاملة، وقطاع غزة بواقع (14900) عامل وعاملة.

6- **قطاع الصناعة:** عدد مؤسسات القطاع الصناعي في الضفة والقطاع 20763 منشأة[6] عام 2017 منها حوالي 5000 منشأة في قطاع غزة .

بلغت مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الإجمالي في الضفة وقطاع غزة لعام 2017[7] (13%) أكثر من 80% من هذه النسبة تتركز في الضفة، مقابل حوالي 20% في قطاع غزة، بسبب إغلاق حوالي 80% من المنشآت الصناعية في قطاع غزة، وأدى ذلك إلى انخفاض أعداد العاملين في القطاع الصناعي في قطاع غزة من 35.000 عامل إلى نحو 17,100 عامل.

7- **المياه:** تقع أهم الخزانات الجوفية في قطاع غزة في منطقة المواصي الممتدة من شاطئ خانيونس حتى نهاية شاطئ رفح، لكن تزايد شح مياه الامطار وتزايد ضخ المياه الجوفية ارتباطاً بزيادة السكان، **فقد ارتفعت نسبة الملوحة (الكلوريد) إلى أكثر من 1000 ملجم/لتر، علماً بأن منظمة الصحة العالمية حذرت من استعمال المياه للشرب الآدمي في حال زيادة نسبة الملوحة عن 250 ملجم/لتر، إلى جانب الخطورة الشديدة الناجمة عن زيادة نسبة (النترايت) بحيث وصلت في مخزون مياه قطاع غزة إلى أكثر من 200 – 250 ملجم/لتر، الأمر الذي سؤدي بالضرورة إلى انتشار العديد من الأمراض** ، خاصة الفشل الكلوي الذي يتزايد اليوم بصورة ملحوظة في قطاع غزة إلى جانب أمراض السرطان التي انتشرت خلال العامين الماضيين بصورة غير مسبوقة ، بحيث تشير عدد من التقارير الطبية أن انتشار السرطان في قطاع غزة بات من أعلى النسب في العالم .

وفي هذا الجانب أشير إلى تقرير فريق الأمم المتحدة بعنوان " غزة في عام 2020" الصادر في شهر آب 2012، حيث أكد على ما يلي بالنسبة للمياه والصرف الصحي:

---

[4] **المراقب الاقتصادي والاجتماعي – معهد ماس والجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني – رام الله - العدد (52) – 2017 –ص2.**

[5] **الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني – مسح القوى العاملة 2017 – ابريل 2018 – ص53/51.**

[6] **الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني – نتائج التعداد النهائي 2017 – تقرير المنشآت – ص50/49.**

[7] **الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني – التقرير الصحفي للتقديرات الأولية للحسابات القومية – سبتمبر 2018 – ص16**

المؤشر	القيمة
نسبة المياه الجوفية الصالحة للشرب	10%
العام الذي قد تصبح فيه المياه الجوفية غير صالحة للاستخدام	2016
كمية المياه العادمة غير المعالجة أو المعالجة جزئيا التي يتم ضخها	90000 متر مكعب لكل يوم أو 33 مليون متر مكعب سنويا

8- الكهرباء: بات من المعروف أن أزمة الكهرباء الطاحنة في قطاع غزة ، هي أزمة مستعصية طوال الأعوام الثماني الماضية ، حيث ينقطع التيار الكهربائي يومياً بمعدل يتراوح بين 8 ساعات إلى 12 ساعة ، مما يسبب أضراراً مادية (اقتصادية واجتماعية) ونفسية بالغة.

9- **إنفاق الأسرة** : بلغ متوسط إنفاق الأسرة الشهري النقدي على مختلف السلع والخدمات 886 ديناراً أردنياً في الضفة والقطاع، (بواقع 993 ديناراً أردنياً في الضفة الغربية مقابل 680 ديناراً أردنياً في قطاع غزة)، لأسرة متوسط حجمها في الضفة والقطاع 5.5 أفراد (بواقع 5.1 أفراد في الضفة الغربية و6.1 أفراد في قطاع غزة). **وشكل الإنفاق على مجموعات الطعام من متوسط الإنفاق الكلي للاسرة في الضفة والقطاع 30.5% من مجمل الإنفاق الشهري، بواقع 29.1% في الضفة الغربية و35.7% في قطاع غزة**[8].

10-الفقر: ارتفعت نسبة الفقر بين الأفراد وفقاً لأنماط الاستهلاك الشهري في الأراضي الفلسطينية من 25.8% عام 2011 إلى 29.2% عام 2017 أي ارتفعت بنسبة 13.2% خلال الفترة 2011-2017، ؛ وقد بلغت هذه النسبة13.9 % في الضفة الغربية و53% في قطاع غزة. في حين أن نسبة 41.1% من الأفراد الفلسطينيين يقل دخلهم الشهري عن خط الفقر الوطني؛ بواقع 24% في الضفة الغربية و67.6% في قطاع غزة[(9)].

ووفقا لأنماط الاستهلاك الشهري للأسرة، فإن نسبة 16.8% من الأفراد الفلسطينيين يعانون من الفقر الشديد (المدقع) ، بواقع 5.8% في الضفة الغربية (وعددهم 181,159 فرد) و33.8% في قطاع غزة (وعددهم 673,478 فرد)، عدا نسبة السكان الذين يعيشون عند خط الفقر(2375 شيكل للأسرة) وتبلغ نسبتهم في قطاع غزة أكثر من 60% من عدد السكان فيما لا تزيد هذه النسبة عن 40% في الضفة الغربية . وبالتالي فإن هذه النسبة في قطاع غزة تفوق نسبة الفقر بالضفة الغربية بحوالي ستة أضعاف. أما على مستوى الدخل، فقد تبين أن نسبة 30.3% من الأفراد الفلسطينيين يقل دخلهم الشهري عن خط الفقر المدقع•؛ بواقع 15.1% في الضفة الغربية و53.9% في قطاع غزة[(10)].

---

[8] الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني – النتائج الرئيسية لمستويات المعيشة في فلسطين 2017 – أيار/مايو 2018 – ص21.

[9] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، النتائج الرئيسية لمستويات المعيشة في فلسطين (الإنفاق والاستهلاك والفقر)، 2017 ، مايو, 2018 ، ص26.

• وفي هذا السياق، أشير إلى أن خط الفقر المتوسط للأسرة المرجعية (المكونة من ستة أفراد، اثنين بالغين وأربعة أطفال) في الأراضي الفلسطينية حوالي 2,375 شيكل (حوالي 650 دولار)، بينما بلغ خط الفقر المدقع (الشديد) لنفس الأسرة المرجعية 1,975 شيكل (حوالي 564 دولار). أي أن معدل الدخل السنوي للأسرة 6768 دولار أو 1128 دولار للفرد سنوياً كمعدل متوسط، هذا هو المقياس الذي يجب أن نعتمده ونتعاطى معه لأنه المدخل الصحيح الذي يبين لنا حقائق الواقع بعيداً عن الاستنتاجات الكمية أو الحسابية وهذا

وتوضح البيانات الإحصائية أن ما يقارب ثلث سكان الأراضي الفلسطينية يعيشون دون خط الفقر الوطني في العام 2017، وأن أكثر من نصف سكان قطاع غزة 53% يعانون من الفقر في العام 2017 . كذلك فإن معدل الفقر في قطاع غزة يفوق المعدل السائد في الضفة الغربية 13.9% بحوالي أربعة أضعاف[11].

ووفقاً لبيانات البطالة الموضحة مسبقاً، فإن مجموع الفقراء تحت خط الفقر المدقع (1975 شيكل للأسرة شهرياً) في الأراضي الفلسطينية كما يلي: 370 ألف عاطل عن العمل × معدل إعالة أربعة أفراد لكل منهم = 1.48 مليون شخص بنسبة 29% من إجمالي السكان منتصف عام 2018 في الضفة والقطاع البالغ 5.116 مليون نسمة .

11- تزايد حالة الاحباط واليأس في صفوف الشباب العاطلين عن العمل (ومعظمهم من حملة الشهادات الجامعية العاطلين عن العمل الذين يصل عددهم اليوم إلى ما يقرب من مائة ألف خريج/ة) وارتفاع نسبة الراغبين منهم للهجرة من قطاع غزة رغم كافة المخاطر التي تعترض طريقهم بما في ذلك الموت غرقاً، ما يعني بوضوح تفاقم أوضاع الاحباط والتذمر والانحطاط مع ارتفاع نسبة البطالة وانتشار المظاهر والسلوكيات الاجتماعية المتردية (تعاطي المخدرات والحشيش والبانجو والهيروين وحبوب الاترمال وغيرها من حبوب الهلوسة، علاوة على السرقات والجرائم والانحلال الاخلاقي.. الخ) بسبب انتشار واتساع أحوال الفقر المدقع الى جانب تفاقم الاوضاع الصحية وانتشار الامراض (الجرب / والتفوئيد / والسحايا / امراض سوء التغذية / " ابو دغيم") علاوة على احتمال انتشار امراض الكلى الناجمة عن شدة ملوحة المياه في قطاع غزة الذي انخفض مخزونه من المياه العذبة الصالحة للاستهلاك البشرى الى اقل من 10 % من المخزون، الامر الذي يفرض على كافة القوى الوطنية مطالبة السلطة الفلسطينية والجامعة العربية والدول المانحة باقامة محطات تحلية المياه بما يضمن انتاج ما لا يقل عن مائة مليون متر مكعب من المياه الصالحة للشرب سنويا.

12- **نشوء شريحة بيروقراطية- كمبرادورية نافذة في القرار السياسي** ومرتهنة بالتمويل الأمريكي الأوروبي ومتساوقة مع الرؤية السياسية الإسرائيلية بهذا القدر أو ذاك، في مقابل تزايد مظاهر الانحطاط السائد في المجتمع الفلسطيني، بسبب تزايد مظاهر الفقر والبطالة التي وصلت في قطاع غزة إلى حوالي 44% من مجموع القوى العاملة، إلى جانب انسداد الأفق السياسي.

13- **تطورت العلاقات الاجتماعية في اتجاه تبلور مجتمع طبقي مشوّه، وتابع ، حيث تميز التطور الاجتماعي في شكله وجوهره، بطابع تراكمي كمي مشوه، بحيث لم يستطع أن يفرز بوضوح**

يتطلب منا أن لا نكتفي بالاستنتاجات التفصيلية، وإنما الغوص في معطيات الواقع –عبر العلاقة الجدلية بين العام والخاص– المتمثلة في وعينا للأهداف الأساسية للسياسة الاقتصادية الوطنية والتنموية العامة.

[10] المرجع السابق، 2018 ، ص26

[11] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، معالم الفقر في فلسطين، 2017، ص2.

ملموس أية أطر برجوازية تنويرية أو ليبرالية، فكرية، أو ثقافية معاصرة، وبقيت القيم والأفكار القديمة والتقليدية الموروثة سائدة في أوساط الوعي الاعتيادي (العفوي) للجماهير الشعبية بالرغم من بعض أوجه الحداثة الشكلية المستوردة التي أسهمت في تعميق حالة التبعية والتخلف الاجتماعي إلى جانب الهبوط السياسي.

14- بروز المؤشرات السلبية الخطيرة في أوساط العاطلين عن العمل بسبب فقدانهم للأمن الاجتماعي ونظرتهم السوداوية وفقدانهم الثقة بالآخرين واضطرابهم النفسي والسلوكي .

15- **جرى عن وعي تفكيك الأركان الأهم في المجتمع السياسي الفلسطيني التي تأسست في زمن الاحتلال، الحركة النقابية العمالية والحركة النسوية وقوى اليسار الفلسطيني، الأمر الذي مهد الطريق لصعود الإسلام السياسي،** خاصة بعد تقهقر وارتداد اتجاهات واسعة في القيادة اليمينية "البرجوازية" في م.ت.ف، خاصة بعد اعترافها الصريح بدولة العدو الإسرائيلي.

16- **في ضوء تكريس الانقسام وتفكك النظام السياسي بسبب الصراع على المصالح الفئوية بين فتح وحماس، تسود مجتمعنا اليوم سلوكيات أنانية تتسم بالراهنية والتركيز على حل قضايا الأجل القصير دون أن تعطي الاهتمام المطلوب لقضايا المستقبل،** ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال تفاقم مظاهر التخلف الاجتماعي، وتراجع العلاقات القائمة على أساس المشروع الوطني والتعددية الديمقراطية لحساب قيم النفاق والإحباط والقيم الانتهازية والمصالح الشخصية إلى جانب الجرائم والانحرافات بكل أنواعها الأخلاقية والمجتمعية التي لم يعرفها مجتمعنا من قبل.

17- **تفاقم النزعة الاستهلاكية** لدرجة أن ينفق المجتمع الفلسطيني حوالي 4.5 مليار سنوياً فيما ينتج نصفها فقط، ناهيكم عن تزايد مساحات الفقر وارتفاع الأسعار وتفاقم البطالة، الأمر الذي منح القوى السياسية المدعومة مالياً –في سلطة الحكم الذاتي– تربة خصبة لشراء الذمم وتجييش المحاسيب.

18- برجزة القيادة السياسية، حيث يتبدى للعيان الثراء الفاحش على فريق سلطة أوسلو وأجهزتها وإتباعها، ناهيكم عن الامتيازات الملحوظة لدى مجموعات من الشرائح البرجوازية العليا (ذات العلاقة التاريخية بحركة الإخوان المسلمين وحركة حماس راهناً) من كبار تجار الجملة والعقارات ومحلات الصرافة والخدمات وبعض المنشآت الصناعية والسياحية التي تزايد نشاطها بعد وصول حماس وتفردها في حكم غزة.

19- برغم تزايد مظاهر التخلف والانحطاط الاجتماعي وما رافق ذلك من توزع الولاءات الشخصية والعشائرية والاستزلام، في المناطق الشعبية الفقيرة بصورة خاصة، إلا أن الانقسام الاجتماعي الداخلي، في جوهره وحقيقته الموضوعية يعبر عن نفسه في صفوف أبناء شعبنا، في الضفة

والقطاع، على قاعدة توزع السكان في السُلَّم الطبقي أو الاجتماعي، بين القلة من الأغنياء، والأغلبية الساحقة من الفقراء.

20- **تزايد انتشار الفقر الذي لم يتوقف عند الفقر المادي أو الفقر في الدخل, بل تخطى هذه الحدود إلى الفقر في القانون والنظام والقيم**، نتيجة تراكمات السنوات الاحدى وعشرين الماضية، تسود مجتمعنا اليوم، خاصة بعد الانقسام بين "شرعيتين" متصارعتين في الضفة والقطاع وما أدى اليه من مظاهر القلق والإحباط واليأس، سلوكية أنانية تتسم بالراهنية أو اللحظة، تهتم بحل القضايا الحياتية الآنية على حساب القضايا الوطنية الكبرى **– وتراجع دور الأحزاب الوطنية عموما واليسارية خصوصا– لحساب مشاعر الإحباط والقلق والتذمر واليأس السائدة في الأوساط الشعبية التي لم تعد –في معظمها– تحرص على المشاركة في العمل السياسي.**

21- **تضخم نسبة العاملين في القطاع الحكومي إلى حوالي 18.4% من إجمالي القوى العاملة الفلسطينية، حيث يقدر اجمالي عدد الموظفين في حكومتي الضفة وغزة نهاية عام 2017، بحوالي (175) ألف موظف مدني وعسكري، منهم (40) ألف يتقاضون رواتبهم من حكومة حماس، و (135) ألف من حكومة رام الله، منهم (100) ألف في الضفة و (35) ألف في قطاع غزة .**

22- **آثار الانقسام على التربية والتعليم من حيث محاولات تعديل المناهج من قبل حكومة السلطة / رام الله كاستجابة للشروط الأمريكية الإسرائيلية، أو من حيث فرض المنطق الأصولي الغيبي على مناهج التعليم في قطاع غزة عبر سياسات وممارسات حكومة حماس.**

23- **دفع الحصار الإسرائيلي بنحو 84% من الأسر الفلسطينية إلى تغير أنماط حياتها فيما تنازل 93% منهم عن المتطلبات المعيشية اليومية، وعبر 95% عن استيائهم الشديد لتحويل القطاع إلى سجن كبير.**

24- **انعكاس الآثار السلبية للحصار والعدوان على الأطفال من النواحي الصحية والاجتماعية والنفسية، وانتشار ظاهرة التسول المباشر وغير المباشر بصورة غير مسبوقة وخاصة بين الأطفال دون الخامسة عشر .**

25- **بذريعة الحصار، أصبح التهريب عبر الإنفاق (قبل إغلاقها وتدمير معظمها من النظام المصري) في قطاع غزة خصوصا، ظاهرة "مشروعة" يتهافت عليها أصحاب المصالح والمحتكرين والمغامرين أدت إلى ظهور شريحة من أصحاب الملايين في قطاع غزة، إلى جانب تهافت العمال المعدمين العاطلين عن العمل الذي تعرض العشرات منهم للموت للحصول على لقمة العيش، في ظل صمت الأجهزة الأمنية أو تواطئها.**

26- تردي أحوال الصيادين (حوالي 4000 صياد يعيلون حوالي 25 ألف نسمة) وتدهورت معيشتهم بسبب الحصار الإسرائيلي، سواء عبر حرمانهم من الصيد أو تعطيل حركتهم أو تهديدهم بالقتل، وارتفعت البطالة في صفوفهم بعد أن فرض عليهم الصيد في الأيام المسموح بها –في مسافة (6) أميال فقط رغم أن اتفاق أوسلو سمح لهم بالصيد لمسافة (20) ميل بحري.

الأوضاع والتطورات الاجتماعية والسياسية:

التطور الاجتماعي، في الضفة والقطاع، منذ عام 1994 إلى اليوم، لم يكن تطورا إيجابيا في محصلته أو نتائجه العامة، حيث تعرض لمتغيرات وتحولات ساهمت في انحراف العديد من جوانبه، بصورة كلية أو جزئية، عن سياق التطور الوطني والاجتماعي العام الذي شقته الحركة الوطنية الفلسطينية في التاريخ المعاصر، بحيث قادت هذه المتغيرات إلى تحولات ومظاهر سلبية أدت إلى تفكيك وانقسام البنية السياسية المجتمعية والبنية القيمية والأخلاقية لمجتمعنا الفلسطيني، الذي يعيش في حالة قريبة من اليأس والاستسلام، تعود في قسم كبير منها إلى أسباب وعوامل داخلية، غير قادرة على وقف الصراعات أو لجمها، بل على العكس، يبدو مضطراً أو مكرها – في معظمه – التعاطي مع احد قطبيها (فتح وحماس) في الضفة أو قطاع غزة، دون أي افق يؤشر – في المدى المنظور – على الخروج من هذا المأزق المسدود سواء على صعيد التحرر الوطني أو على الصعيد الاجتماعي. حيث أصبح مجتمعنا الفلسطيني محكوماً لما يسمى بمظاهر "مأسسة الاستبداد والفساد والتخلف" بدل مأسسة النظام العصري الديمقراطي القائم على المشاركة الشعبية والوحدة الوطنية والتعددية السياسية.

ذلك إن ما جرى من تراكمات سياسية ومجتمعية تفكيكيه منذ 14 حزيران 2007 حتى اللحظة، شكل نقيضاً لكل من صيرورة التحرر الوطني والتطور الاجتماعي والسياسي الديمقراطي، حيث سادت حالة من الاستبداد والقمع والتخلف الاجتماعي والركود الاقتصادي، كرست –بعد ثماني سنوات من الانقسام– واقع أقرب إلى الإحباط واليأس وانسداد الأفق، ليس بالنسبة للعملية السياسية فحسب، بل أيضاً بالنسبة للأوضاع الاجتماعية والحريات العامة وحرية الرأي، حيث بات المواطن الفلسطيني محكوماً بقيود تحد من حريته السياسية والفكرية والشخصية، وبالتالي فاقداً لدوره أو لحوافزه الذاتية للإسهام الطوعي الحر في إطار النضال الوطني أو التحرري من ناحية، إلى جانب فقدانه لدوره على الصعيد الديمقراطي والاجتماعي والثقافي العام من ناحية ثانية.

وهنا بالضبط تحولت المتغيرات السياسية الاجتماعية في كل من مجتمع الضفة و القطاع إلى حالة نقيضه للتقدم أو ما يمكن تسميته بإعادة إنتاج التخلف والتبعية أو الاستتباع، رغم الاختلاف في شكل الظاهرة ونسبتيها بين الضفة والقطاع، ذلك إن المتغيرات الناجمة عن الصراع على المصالح الفئوية بين الفريقين (فتح وحماس) في ظل الاحتلال، **أدت إلى زعزعة وتفكيك أو إضعاف وعي شعبنا الفلسطيني بأفكاره وأهدافه الوطنية التوحيدية ، كما أضعفت وعيه بوجوده السياسي الاجتماعي الموحد رغم توزعه وتباعده الإكراهي في المكان بين الضفة والقطاع من ناحية، وبين مخيمات اللجوء والمنافي**

من ناحية ثانية ، وذلك عبر سعي حركة حماس لتكريس الهوية الدينية أو هوية الإسلام السياسي بديلاً للهوية الوطنية الفلسطينية، في مقابل ممارسات حركة فتح وحكومة رام الله التي تصب في مجرى التوافق مع السياسات الأمريكية الإسرائيلية والعربية الرسمية ، بحيث يمكن الاستنتاج ، بأن كل من حركتي فتح وحماس ، تقدم للشعب الفلسطيني (وللشعوب العربية) أسوأ صورة ممكنة عن حاضر ومستقبل المجتمع الفلسطيني المحكوم ، بصورة إكراهية ، بأدوات ومفاهيم التخلف والاستبداد والقهر والقمع والاستلاب وهي مفاهيم وأدوات لن تحقق تقدماً في سياق الحركة التحررية الوطنية بل على النقيض من ذلك ستعزز عوامل انهيارها والانفضاض الجماهيري عنها.

إن الوضع الراهن–في ظل استمرار ضعف وعجز قوى المعارضة الوطنية واليسارية– يشير إلى أن السياسة باتت فناً للفوضى أو الموت البطيء بدلاً من فن إدارة الصراع الوطني والاجتماعي، وهي حالة يمكن أن تؤدي إلى نكبة أشد خطراً وعمقاً من نكبة 48.

معنى ذلك هناك خلل كبير دفع، ومازال يدفع ثمنه شعبنا الفلسطيني عموماً والجماهير الفقيرة خصوصاً. ذلك أن ما يجري هو شكل من أشكال الصراع السياسي والمجتمعي، الممنهج والمحكوم بالطبع بأهداف ومصالح وبرامج انقسامية فئوية محددة، تسعى إلى إعادة تشكيل النظام السياسي الفلسطيني، أو تفكيكه إلى دويله مسخ في غزة وأخرى في الضفة، وفق مقتضيات الصراع بين القطبين، (فتح وحماس) في إطار فسيفساء متناقضة، قد يفقد معها المشروع الوطني مرتكزاته الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ، ما سيدفع إلى تكريس نوعاً من تفكك الفكرة التوحيدية للجماعة السياسية الفلسطينية لحساب هوية الإسلام السياسي أو الإمارة الإسلامية أو الخضوع لضغوط وشروط الرؤية الأمريكية الإسرائيلية، حينئذ لن تكون هذه الهوية بديلاً للمشروع الوطني فحسب، بل "ستمثل" نهاياته لكي تبدأ بالسير في مشروعها ، وهي إمكانية نزعم أنها مستحيلة التحقق في فلسطين راهناً إلا إذا استطاع تيار "الإسلام السياسي" أن يصبح مشهداً رئيسياً في بعض أو معظم بلداننا العربية، وهو أمر لا يمكن تحققه بدون التكيف مع السياسات الأمريكية.

إذن ، فالتطور الاجتماعي ، في الضفة والقطاع ، منذ عام 1994 إلى اليوم ، لم يكن تطورا إيجابيا في محصلته أو نتائجه العامة ، حيث **تعرض لمتغيرات وتحولات ساهمت في انحراف العديد من جوانبه ، بصورة كلية أو جزئية ، عن سياق التطور الوطني والاجتماعي العام الذي شقته الحركة الوطنية الفلسطينية في التاريخ المعاصر ، بحيث قادت هذه المتغيرات إلى تحولات ومظاهر سلبية أدت إلى تفكيك وانقسام البنية السياسية المجتمعية والبنية القيمية والأخلاقية لمجتمعنا الفلسطيني ، الذي يعيش في حالة قريبة من اليأس والاستسلام، تعود في قسم كبير منها إلى أسباب وعوامل داخلية، غير قادرة على وقف الصراعات أو لجمها، بل على العكس، يبدو مضطراً او مكرها – في معظمه – التعاطي مع احد قطبيها (فتح وحماس) في الضفة أو قطاع غزة، دون أي افق يؤشر – في المدى المنظور – على الخروج من هذا المأزق المسدود سواء على صعيد التحرر الوطني أو على الصعيد الاجتماعي.** حيث

أصبح مجتمعنا الفلسطيني محكوماً لما يسمى بمظاهر "مأسسة الفساد والتخلف" بدل مأسسة النظام العصري الديمقراطي القائم على المشاركة الشعبية والوحدة الوطنية والتعددية السياسية.

ونتيجة لهذه الاوضاع، فقد انتقلت الحالة الفلسطينية من التعاطي مع الأزمات المتلاحقة، إلى المأزق الراهن، حيث تتجلى ملامح المأزق السياسي والمجتمعي الفلسطيني، عبر مواقف كل من حركتي فتح وحماس وصراعهما الفئوي على السلطة والمصالح بعيداً عن جوهر وشكل المشروع الوطني التحرري الديمقراطي الفلسطيني، وصولاً إلى حالة غير مسبوقة من الاحباط واليأس ، كما هو حال شعبنا اليوم عموماً، وفي قطاع غزة على وجه الخصوص.

وفي هذا السياق ، لابد من الإشارة إلى أن الفقر –في أوساط الجماهير العفوية–، يُعَد من أهم كوابح النضال ليس من أجل الديمقراطية والتنوير والعلمانية والمواطنة فحسب، بل أيضاً من أهم الكوابح في وجه النضال من أجل الحرية وتقرير المصير والدولة المستقلة، أو أي ممارسة وطنية ومجتمعية على الصعيد العام، لأن من لا يجد قوت يومه ، يصعب عليه أن يطالب بحرية التعبير وبقية حقوقه السياسية ، ناهيكم عن المشاركة في الأحزاب والفصائل السياسية ، ذلك أن الفقير ينشغل بتوفير الحد الأدنى من متطلبات الحياة له ولأهله، قبل أن يمارس حق الانتخاب أو الاقتراع (المدفوعة الثمن في كثير من الحالات) وقبل أن يشارك في تظاهرة أو ينضم إلى حزب سياسي أو ينشط داخل نقابة أو جمعية....إلخ، وكما يقول ماركس بحق "يغيب العقل حين يغيب الدقيق" ، وبالتالي فإن الفقر قد يدفع الأفراد ليس إلى التنازل عن حقوقهم كمواطنين فحسب، بل أيضاً يدفعهم صوب مزيد من الإحباط واليأس والميل للاستسلام.

فبسبب الانقسام وتراكماته منذ عام 2007 إلى اليوم ، تحولت المتغيرات السياسية الاجتماعية في الأراضي المحتلة 67 عموماً، وفي قطاع غزة خصوصاً، إلى حالة نقيضه للتقدم أو ما يمكن تسميته بإعادة إنتاج التخلف والتبعية أو الاستتباع رغم الاختلاف في شكل الظاهرة ونسبتيها بين الضفة والقطاع، ذلك إن المتغيرات الناجمة عن الانقسام واستمرار الصراع على السلطة والمصالح الفئوية بين الفريقين (فتح وحماس) في ظل الاحتلال، أدت إلى زعزعة وتفكيك أو إضعاف وعي شعبنا الفلسطيني–في الوطن والمنافي– بأفكاره وأهدافه الوطنية التوحيدية ، كما أضعفت وعيه بوحدته السياسية والتفافه التاريخي منذ بداية القرن العشرين حول الاهداف الوطنية ، وذلك عبر سعي حركة حماس لتكريس الهوية الدينية أو هوية الإسلام السياسي بديلاً للهوية الوطنية الفلسطينية وانتمائها لبعدها القومي العربي في صيرورته الحضارية أو الحداثية التقدمية ، في مقابل ممارسات حركة فتح وحكومة رام الله التي تصب في مجرى التوافق مع السياسات الأمريكية الإسرائيلية والعربية الرسمية.

لقد بات من الواضح في أذهان أبناء شعبنا، أنه على الرغم من توقيع كل من حركتي فتح وحماس ومعهما كافة الفصائل والقوى الوطنية، على العديد من وثائق الوفاق أو المصالحة، آخرها اتفاق القاهرة اكتوبر / 2017، إلا أن هذه "المصالحات" المتكررة بدون جدوى، لم تعد اليوم محل سخرية وتندر أبناء شعبنا فحسب، بل باتت للأسف مصدراً لمزيد من تراكم عوامل القلق والاحباط واليأس ،

وهي عوامل أودت بقطاعات واسعة من ابناء شعبنا إلى القطيعة أو التخلي – بالمعنى النسبي الواسع– ليس عن احترامهم وتقديرهم للتاريخ النضالي لحركتي فتح وحماس، بل نلاحظ اليوم نوعاً من التراجع في مفاهيم الوطنية والانتماء والنضال الوطني ، إلى جانب تراجع قيم التعاضد والتكافل الاجتماعي (التي عرفها شعبنا في الانتفاضة الأولى 1987) لحساب قيم التفكك والتخلف والأنانية واللامبالاة ، وكل ذلك جاء انعكاساً لانسداد الافق السياسي من جهة، وضبابية وغموض تطبيق عملية الاعمار في قطاع غزة من جهة ثانية، وتزايد حدة الصراع غير المبدئي بين حركتي فتح وحماس من جهة ثالثة، وكل ذلك في موازاة تزايد مظاهر الهبوط السياسي والتفكك الاقتصادي والاجتماعي، وتزايد تراكمات البطالة والفقر المدقع والتشرد وارتفاع نسبة الجريمة الاجتماعية، الأمر الذي كرس مظاهر الاحباط واليأس في قطاع غزة، وأسهم في انتاج حالة من الانحطاط الاجتماعي بسبب تفاقم الآلام والمعاناة الشديدة في أوساط جماهير شعبنا عموماً وفي أوساط الفقراء والمعدمين والعاطلين عن العمل.

إنني أدرك –رغم كل تعقيدات الظروف الراهنة– أن هذا الوضع، هو وضع مؤقت، رغم كل ما يبدو عليه من الهيمنة لكل من حركتي فتح وحماس، وذلك لقناعتي – بالمعنى الموضوعي – أن حركتي فتح وحماس، عبر ممارستهما، تبتعدا بصورة تدرجية وعميقة عن الجماهير، التي باتت تشعر بانفصامها وعزلتها عنهما، ولكن هذه الحالة المؤقتة، لن تصل إلى نهايتها دون تفعيل ومراكمة توسيع وتعميق دور قوى المعارضة الوطنية واليسارية بالمعنى الذاتي ليتوافق ويتفاعل ويستجيب للشروط الموضوعية التي باتت "تستجدي" تلك القوى أن تتحرك للتفاعل معها، لتقوم بدورها ألاستنهاضي على طريق التغيير السياسي التحرري والديمقراطي المجتمعي المطلوب، وذلك انطلاقاً من الوعي بأن نضالنا التحرري، سواء ضد التحالف الامبريالي الصهيوني، أو في نضالنا وصراعنا الطبقي الديمقراطي الاجتماعي الداخلي، يحتاج إلى مهماز يتقدم بنا نحو الحداثة والمواطنة والديمقراطية والعلمانية ، وهما وجهان لعملة واحدة ، وبدون ذلك لن نستطيع أن ندخل الحداثة ونحن عراه ، متخلفين وتابعين ومهزومين يحكمنا الميت أكثر من الحي، الماضي أكثر من المستقبل.

وفي هذا الجانب، أشير إلى المشهد العربي الرسمي الخاضع والتابع والمتخلف والمنحط الراهن، حيث نلاحظ طغيان حاله من الانكفاء وتراجع القضية الفلسطينية والشعارات المؤيدة للقضية الفلسطينية ونضال الشعب الفلسطيني بصورة غير مسبوقة من أذهان الشعوب العربية، وخفوت أو غياب الشعارات السياسية الوطنية والقومية المناهضة للامبريالية والصهيونية، الأمر الذي يدفعني إلى القول بأن حالة الاستسلام والخضوع العربي الرسمي، أسهمت في تراجع القضية الفلسطينية في الذهنية الشعبية العربية ، والسبب في ذلك لا يعود أبداً إلى رغبة الجماهير الشعبية العفوية، بقدر ما يعود إلى طبيعة سياسات الأنظمة الحاكمة، وطبيعتها الطبقية الكومبرادورية البيروقراطية الطفيلية، واستبدادها وقهرها للجماهير الشعبية الفقيرة، إلى جانب خضوعها وتكيفها مع السياسات الامبريالية والصهيونية، إلى جانب تراجع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ومعظم فصائل وحركات المقاومة

الفلسطينية عن ثوابتها وأهدافها ورؤاها الوطنية الثورية، لحساب القبول باتفاق أوسلو، أو تراجع حركة حماس واستعدادها لمهادنة دولة العدو في إطار الحديث عن دولة ممسوخة في قطاع غزة، وكل هذه العوامل أسهمت بالتأكيد في تراجع وهج القضية الفلسطينية ووهج النضال القومي في أذهان الجماهير العربية.

لقد توضح خلال العقود الماضية، الى جانب تطورات الوضع العربي الرسمي الراهن المنحط والخاضع المستسلم للشروط الامبريالية، علاوة على استمرار الصراع على المصالح والانقسام وتجدد الحديث عن تبادل الاراضي ، والمفاوضات العبثية البائسة، بأن الدولة الصهيونية معنية بالسيطرة على كل فلسطين، وأنها جزء من المشروع الامبريالي للسيطرة على الوطن العربي...لذلك يجب ان تتأسس الرؤية لدى كافة القوى الوطنية الديمقراطية في فلسطين والبلدان العربية ، انطلاقاً من ذلك وليس من خارجه، فالدولة الصهيونية هي مركز ثقل الوجود الامبريالي في الوطن العربي، وضمان استمرار التجزئة والتخلف العربيين... لهذا بات ضروريا أن يعاد طرح الرؤية الوطنية التحررية من قلب الرؤية التقدمية القومية الديمقراطية الأشمل، التي تنطلق من فهم عميق للمشروع الامبريالي الصهيوني وأدواته البيروقراطية والكومبرادورية والرجعية، من أجل ان يعاد تأسيس نضالنا الوطني والديمقراطي على ضوء هذه الرؤية.

لذلك كله فإننا نتطلع إلى أن تمارس كافة القوى الوطنية دورها المطلوب في تحريض الجماهير في قطاع غزة والضفة الفلسطينية لممارسة كل أشكال الضغط الشعبي عبر الاعتصامات والمظاهرات بشعارٍ موحدٍ هو مقاومة كل أدوات ومظاهر الاستبداد والقهر من حركتي فتح وحماس و "إنهاء الانقسامِ" والعودة إلى الاحتكام للشعب والانتخابات الديمقراطية ، مع التأكيد المطلق على حق أبناء شعبنا في ممارسة حرياتهم في الرأي والتعبير والكتابة والمعتقد والتنظيم والإبداع والنقد والتظاهر والاعتصام والإضراب، إذ لا معنىً ولا قيمةً أو مصداقية لأي نضالٍ وطني سياسي أو كفاحي في ظل الانقسام والاستبداد والقمع السلطوي المستمر من قطبي الصراع: فتح وحماس.

في ضوء ما تقدم ، أعتقد بأنه لا يمكن الحديث عن مستقبل قطاع غزة ووحدته السياسية والاجتماعية والجغرافية مع الضفة الغربية في إطار نظام سياسي فلسطيني وطني وديمقراطي طالما بقيَ الانقسام قائماً، إلى جانب استمرار مفاعيل المخططات الاسرائيلية، ذلك ان اسرائيل حققت حتى الان نجاحا في تمرير المخططات تجاه غزة وتكريس فصلها الجغرافي والسياسي عن باقي الجسم الفلسطيني، آخذين بعين الاعتبار أن سياسة اسرائيل معنية باستمرار الانقسام والوصول إلى هدنة مع حركة حماس (مدتها تتراوح من 5 إلى 10 سنوات) في إطار الحديث عن "دويلة غزة"، خاصة بعد أن أكدت حماس موافقتها بعد العدوان على غزة في تموز/يوليو 2014 ، على تثبيت وقف إطلاق النار، كما ان "إسرائيل" **تفضل استمرار الوضع القائم لفترة زمنية تعمل فيها على المزيد من الانهاك في مختلف المجالات وتحويل**

الانقسام السياسي الى انقسام اجتماعي يستهدف إضعاف الدور التاريخي لقطاع غزة في توليد ومراكمة الهوية الوطنية الفلسطينية.

وفي هذا السياق، أشير إلى عدد من ممارسات حركة حماس في قطاع غزة، التي تدل بوضوح على أنها تمهد لتأسيس ما يسمى بـ"دولة غزة" وذلك عبر العديد من الاجراءات التي فرضتها في قطاع غزة ، منها على سبيل المثال: تأسيس وتطوير الاجهزة الامنية، قوانين لفرض ضرائب، ووضع تشريعات تحد من الحريات عموماً وحرية الرأي والمعتقد خصوصاً، ومنع عقد أي ندوة سياسية أو ثقافية إلا بموافقة مسبقة من الأجهزة الامنية، على النقيض من القانون الأساسي الفلسطيني، إلى جانب فرض الحجاب على كافة الطالبات في الجامعات والمدارس الثانوية والإعدادية واالابتدائية، كما فرضت على كل من يرتاد شاطئ البحر في غزة من الرجال أن يلتزم بلبس "الشورت الإسلامي" (شورت طويل تحت الركبة)!!!؟؟؟

وبالتالي فإن البوابة الرئيسية الأولى والوحيدة في مواجهة المخططات الإسرائيلية، تكمن في قدرة القوى الوطنية الفلسطينية على التواصل مع الجماهير الفلسطينية في الضفة والقطاع والشتات لممارسة كافة أشكال الضغط الشعبي لإنهاء الانقسام.

أخيراً ، إن ما يعرض علينا اليوم من حلول تخديرية (باسم التسوية والمفاوضات العبثية أو المهادنة) وفق منطق ارادة العدو الامريكي الاسرائيلي تحت مسميات متنوعة ترفض مبدأ الحديث عن حق العودة وإزالة المستوطنات والانسحاب الكامل والدولة المستقلة ، لا تسعى إلا إلى تكريس الموقف الأمريكي عبر ما يسمى بـ"صفقة القرن" تطبيقاً للمخطط الإسرائيلي الهادف إلى فرض شرعية المحتل وشروطه المذلة، وبالتالي فإن الخروج من هذا المأزق يتطلب ممارسة كل أشكال الضغط الشعبي لإنهاء الانقسام وتحقيق المصالحة وفق نصوص اتفاقي القاهرة 2011 و 2017.

في ضوء ما تقدم، أُعيد التأكيد والتذكير بأن احزاب وفصائل المعارضة الوطنية واليسارية الديمقراطية، أمام مرحلة تتطلب استعادة لأصل الصراع ، لكن لا ينبغي عليها استسهال الأمر ، فهي ليست عملية ارتجالية ، انها تحدي المستقبل الذي يفرض عليها ثورة في الوعي ، وثورة في تفعيل وتطوير أوضاعها الداخلية للخروج من أزمتها الداخلية الراهنة، ومن أحوال ضعفها وعزلتها صوب النهوض السياسي والفكري والتنظيمي الديمقراطي، وتطبيق شعار المقاومة الشعبية والكفاحية ضد الوجود الصهيوني بصورة منهجية وهادفة، جنباً إلى جنب مع النضال المطلبي الديمقراطي للارتقاء بأوضاع الجماهير الفقيرة، بما يمكن هذه القوى من استعادة دورها ومصداقيتها في النضال من اجل انهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية التعددية في نظام سياسي وطني تحرري وديمقراطي يكفل توفير عوامل الصمود والمقاومة بكل أشكالها من أجل تحقيق الأهداف الوطنية التحررية والديمقراطية.

على أية حال ، أُدرك أن المسألة لا تكمن في مجرد طرح الغاية والرؤية فحسب، بل في كيفية تحقيق هذه الرؤية، الأمر الذي يستدعي تغيير الكثير من الشعارات ، والتأسيس لأنماط عمل واستراتجيات

جديدة، وهي على صعوبتها تحتاج إلى وضوح الرؤى المعرفية والسياسية بمنطلقاتها التقدمية الديمقراطية، بمثل ما تحتاج إلى أدوات نضالية جديدة أشبه "بكتلة تاريخية" ذات مضمون وطني ديمقراطي، من أجل تحقيق هدف الحرية والاستقلال واقامة الدولة الفلسطينية كاملة السيادة وعاصمتها القدس كحل مرحلي لا يلغي الهدف الاستراتيجي لإقامة فلسطين الديمقراطية العلمانية لكل سكانها، التي ستشكل إطاراً موضوعياً لحل المسألة اليهودية بعيداً عن كل أشكال التعصب أو العنصرية.